

CD/PV.941
20 January 2004

مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والأربعين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف

يوم الثلاثاء، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٢٠

الرئيسة: السيدة أمينة محمد (كينيا)

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٤١ لمؤتمر نزع السلاح.

في مستهل هذه الدورة الجديدة، أود أن ألقى تحية وداع متأخرة للزملاء الذين تركوا المؤتمر مذ أن رفعنا جلسة المؤتمر في أيلول/سبتمبر وأعني السفير راکش سود من الهند والسفير نوغروهو ويسنومورتي من إندونيسيا والسفير بيبوس إكبيفوان أيبووه من نيجيريا والسفير براساد كاريياواسام من سري لانكا والسفير يوهان مولاندر من السويد والسفير ميخائيلو سكوراتوفسكي من أوكرانيا.

وإنني واثقة من أنكم ستتنضمون إلي في الرجاء من وفودهم أن يبلغوهم تقديرنا العميق لإسهاماتهم القيمة العديدة في الجهود التي بذلناها أثناء الفترة التي شغلوا فيها مناصبهم والتعبير عن أمانينا الصادقة لهم بالنجاح والرضا في مهامهم الجديدة.

واسمحوا لي أن أرحب ترحيباً خالصاً بالزملاء الجدد الذين يتحملون مسؤولياتهم بصفتهم ممثلين لحكوماتهم لدى المؤتمر وأعني السفير ميشيل آدم من بلجيكا والسفير ميخائيل وهبة من الجمهورية العربية السورية والسفيرة إليزابيت بورسین بونبي من السويد والسفير دورو روميليس كوستيا من رومانيا والسفيرة جاكوي وولكوت ساندرز من الولايات المتحدة الأمريكية والسفيرة سارالا منوري فرناندو من سري لانكا.

وأحب أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد لهم تعاوننا معهم ودعمنا لهم في القيام بمهامهم الجديدة.

وبدايةً، أود القول إن كينيا يشرفها الاضطلاع بمسؤوليتها في رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإنني في الحقيقة أشعر بأنني أصغر من أن أتولى هذه المهام في بداية دورة هذه السنة. وكما نعلم، فكل عام جديد يأتي بأمل جديد ويحمل فرصاً جديدة. ولا يتيسر لنا التأمل فيما مضى واتخاذ قرارات بناء على ذلك فحسب وإنما أيضاً تقييم الحاضر واستشراف المستقبل. وهذا العام لا يختلف عن غيره. لذا، فإنني أتطلع إلى العمل معكم بغية الاستفادة من الفرص التي يعدنا العام بما وكذلك مواجهة التحديات التي قد يلقيها في طريقنا.

وأود أن أعرب عن تقديري للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد سيرغي أوردزونكديزه، ووكيل الأمين العام، السيد إنريكي رومان - موري، والسيد جيرزي زاليسكي وأعضاء الأمانة الآخرين، على الدعم الذي منحوني إياه حتى الآن.

كما أود أن أتقدم بالشكر لمن سبقوني في هذا المنصب وأعني سفراء إسرائيل وأيرلندا وإيطاليا وكذلك السفيرة كونيكو إينوغوشي، التي أحلفها في هذا المنصب والتي كان عملها ونشاطها والتزامها مصدر إلهام كبير لي. وأنا مدينة لها حقاً بالإنجازات المشجعة التي حققتها أثناء توليها الرئاسة والتي كانت غايتها تسهيل الدخول في صلب عمل المؤتمر.

وكما تعلمون، فقد ضرب زلزال عنيف مدينة بام، في جمهورية إيران الإسلامية، مخلفاً عدداً هائلاً من الضحايا في الأرواح ومحدثاً أضراراً جسيمة. وباسم مؤتمر نزع السلاح وأصالة عن نفسي، أود أن أعرب لحكومة جمهورية إيران الإسلامية ولأسر الضحايا الذين قضوا في تلك الكارثة عن تعازينا الخالصة وعن تعاطفنا العميق.

لقد شهد العالم، منذ نهاية دورتنا الأخيرة في ٩ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، بعض التطورات العظيمة. وإننا نرحب بقرار ليبيا التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ويعد هذان القراران خطوتين هامتين نحو تعزيز الجهود الدولية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل واستعمالها.

وعلاوة على ذلك، فبعد مفاوضات يوم الاثنين ١٩ كانون الثاني/يناير، اتفق على أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحقق من نطاق برنامج ليبيا النووي ومن مضمونه وعلى أن يقوم خبراء من الولايات المتحدة وبريطانيا بإزالة المواد المشبوهة من البلاد. كما أن زخم استئناف المحادثات السادسة في ازدياد مما يدفع إلى الأمام عملية بيجين التي يراد بها حل القضايا النووية والقضايا ذات الصلة بها في شبه الجزيرة الكورية. وقد شجعنا التصريح الصادر عن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مؤخرا وكذلك رد الدول المعنية عليه.

وختاما، فنحن نرحب بقرار جمهورية إيران الإسلامية الأخير بالتوقيع على البروتوكول الإضافي والتصرف طبقاً لأحكامه إلى أن يدخل حيز التنفيذ وتعليق كل الأنشطة ذات العلاقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة. وهذه التطورات الجديدة سوف تحسّن إلى حد كبير المناخ العام من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين. كما أمل أنها ستدكي رغبتنا المشتركة في أن نرى المؤتمر يباشر عمله الجوهري وستتيح فرصاً جديدة لعملية نزع السلاح برمتها.

وأود، أن أؤكد لكم من جانبي، أنني لن أذخر جهداً أثناء فترة رئاستي لتسهيل عمل مؤتمرنا. وإنني أعتقد أن التحدي الأكبر الذي يواجهنا هو البدء في عملنا الجوهري ضمن إطار زمني معقول وهو ما يستلزم قراراً بشأن برنامج العمل.

ففي نهاية دورتنا الأخيرة، كلفنا، رئيسة المؤتمر وأنا، بإجراء مشاورات أثناء الفترة التي تخللت الدورتين. وقد تبين من المشاورات التي قمنا بها أن أغلبية الأعضاء يفضلون الارتكاز على مقترح السفراء الخمسة كأساس لبرنامج عمل المؤتمر. كما دارت نقاشات حول النهج الذي ينبغي اتباعه بشأن برنامج العمل. ولم تفصح عدة وفود عن مواقفها حيال تلك المسألة، وبما أن السفيرة إينوغوشي ستوافينا بتقرير حول تلك المشاورات في وقت لاحق اليوم، فإنني سأحجم عن الدخول في التفاصيل.

ولكن اسمحوا لي أن أقول ما يلي وأنا على درجة كبيرة من الاقتناع. فلقد كرس الجهد معظمه للبحث عن حلول وسط تمكن المؤتمر من مباشرة عمله. وإنني أقر بأنه بات من الجلي أن ثمة ضرورة لمناقشة ما هو ممكن وما هو في الواقع غير ممكن: دراسة مختلف الخيارات المتاحة لنا والاستفادة مما تم إنجازه حتى الآن بعد عناء شديد. ويحدوني الأمل في أن نستطيع، كلنا جميعاً، القيام بالخطوة التالية، مهما تكن بسيطة، حتى نتقدم وسط هذا الخضم من الخبرة والمشاورات والأفكار والمقترحات والذي، مع ذلك، يبدو شديد العوز بسبب عجزنا عن الاستفادة مما تيسر لنا.

إن قاعدة توافق الآراء تضع على كاهلنا جميعاً وزر العمل سوية وفق ما يمليه علينا ضميرنا وبأسلوب مركز من أجل النهوض بولايتنا. ويجب علينا جميعاً أن نجد ونجتهد في سبيل ذلك. وفضلاً عن ذلك، كما قال فيدال ساسون: "القاموس هو المكان الوحيد الذي يسبق فيه النجاح العمل".

لذلك، أرى من واجبي أن أضمن فتح المجال أمام الوفود، في جو بناء ومتفهم، لتوضيح مواقفها من برنامج العمل ومن القضايا الأخرى التي علينا معالجتها.

إن المسؤولية الجماعية التي تقع على عاتق أعضاء المؤتمر تحتم عليهم الاتفاق على برنامج عمل. ولقد بدأت وسأواصل عقد مشاورات في هذا الشأن وأود أن أستمع إلى آرائكم ومقترحاتكم بشأن كيفية إحراز بعض التقدم.

إنني أعتقد أنه، بتوافر الإرادة السياسية الضرورية، سيصبح من الممكن، عاجلا لا آجلا، وضع برنامج عمل شامل ومتوازن.

وأود الآن أن أدعو الأمين العام للمؤتمر، السيد سيرغي أوردزونكدره، كي يلقي كلمة وجهها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، إلى المؤتمر. سيدي الأمين العام، الكلمة لك.

السيد سيرغي أوردزونكدره (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (الكلمة بالإنكليزية): هذا نص رسالة الأمين العام:

"يسرني أن أبعث بتحياتي إلى جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وهو يفتتح دورته لعام ٢٠٠٤. إن نزع السلاح يظل شأننا يحظى بأولوية كبيرة في المجتمع الدولي. وقد كانت الأحداث الأخيرة الباعث وراء علو المطالب ببذل جهود جديدة من أجل تعزيز فعالية اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وإعادة الحيوية لآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح. ولقد عبرت مرارا عن بواعث القلق بشأن الطريق المسدود الذي ينتهي إليه المؤتمر باستمرار ودعوت إلى تحرك سياسي فوري للخروج منه. وما زال الأمل يحدوني في أنه يمكن تحقيق التقدم في العام الذي نحن على أعتابه.

"وفي ذلك الصدد، أجدني أمتدح جهود المؤتمر خلال السنة الماضية لدعم المقترح الجامع للأفرقة حول برنامج العمل الذي قدمه الرؤساء الخمسة السابقون للمؤتمر والذي ساعد على تقليص الخلافات بشأن برنامج العمل. وإنه لمن المشجع كذلك قيام المؤتمر بمواجهة عدد من الأخطار والتحديات البازغة، مثل أشكال الإرهاب الجديدة وتأثيرها المحتمل على انتشار أسلحة الدمار الشامل في الوقت الذي يبحث فيه أفكارا تتناول كيفية تعزيز الامتثال لاتفاقيات تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

"إن الإرادة السياسية أمر لا بد منه للخروج من الردب الحالي وبعث الحياة من جديد في المؤتمر. وما يشجعني هو الجهود التي تبذلها العديد من الدول الأعضاء لإعادة النظر في سياساتها المتعلقة بالأولويات المدرجة على جدول أعمال المؤتمر وآمل أن تسهل النتائج جسرا لاختلافات الرأي المتبقية واستئناف العمل الجوهري للمؤتمر في عام ٢٠٠٤.

"شهد العالم في عام ٢٠٠٣، تقدما ملموسا في الانكباب على إنجاز أهداف نزع السلاح الواردة في إعلان الألفية. واحتفت الدول الأعضاء في اتفاقية حظر الألغام بالذكرى السنوية الرابعة لدخول تلك المعاهدة التاريخية حيز التنفيذ حيث شهدت تدمير أكثر من ٣٠ مليون لغم أرضي. واختتمت الدول الأعضاء في اتفاقية الأسلحة التقليدية مفاوضات بشأن بروتوكول جديد حول المتفجرات من مخلفات الحرب. وشرعت الدول الأعضاء في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عملية متابعة جديدة بهدف تعزيز تنفيذ هذه الاتفاقية الحيوية. وتحقق تعاون جديد أيضا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كما تبين في اجتماع فترة السنتين الذي عقده الدول في العام الماضي.

"تلك الأمثلة دليل على أن التقدم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح أمر ممكن. والواقع أنه، في العديد من الحالات، تحققت نتائج على يد نفس الوفود التي تمثل بلدانها في مؤتمر نزع السلاح.

"يبقى هذا المؤتمر الهيئة الوحيدة في العالم للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. ولا أدل على أهميته من انبعاث الإرادة والزخم السياسيين. فأتمنى لكم كامل التوفيق في بلوغ هذا المسعى".

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد أوردزونكدره على إلقائه هذه الرسالة من السيد كوفي عنان. وأطلب من السيد أوردزونكدره أن يبلغ الأمين العام للأمم المتحدة تقديرنا لدعمه الشخصي لهذا المؤتمر وللأهمية التي يوليها لعملنا. والآن أعطي الكلمة لوكيل الأمين العام للمؤتمر، السيد إنريكي رومان - موري، لإحاطة أعضاء المؤتمر علما بالجوانب التنظيمية لدورة عام ٢٠٠٤ وبالموارد المخصصة لمؤتمرنا.

السيد إنريكي رومان - موري (وكيل الأمين العام للمؤتمر) (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أسجل بعض الملاحظات بصدد مسائل تنظيمية تتعلق بدورة عام ٢٠٠٤ لمؤتمر نزع السلاح.

فكما في السنوات الماضية، للمؤتمر أن يرتب ١٠ جلسات في الأسبوع طيلة فترة الدورة. ويعني هذا أن باستطاعة المؤتمر عقد جلستين، لا أكثر، يوميا توفر لهما جميع الخدمات.

وينبغي للمؤتمر أن يبذل أقصى ما في وسعه حتى يستفيد استفادة تامة من هذه الموارد. ومن الأهمية بمكان أن تعقد الجلسات في موعدها المحدد وألا تستغرق أكثر من الحصة الزمنية المخصصة لها. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشدد على أنه لا يجوز أن تُعقد الجلسات التي توفر لها كافة الخدمات في المساء أو أثناء عطلة نهاية الأسبوع.

وفيما يتعلق بمكان عقد الجلسات، ستوضع تحت تصرف المؤتمر قاعة المجالس، الغرفة الأولى، الغرفة C-108، وقاعة مؤتمرات الأمانة في الطابق السادس. ويمكن، عند الحاجة، توفير غرفة مؤتمرات إضافية عند الطلب. وفي تلك الحالات، يُستحب حجز الغرفة مقدما بواسطة الأمانة.

ويُرجى من الوفود أن تحترم احتراماً صارماً الإجراءات الخاصة بإصدار الوثائق واستعمالها بصورة رشيدة ومقتصدة. ويُستحسن، على وجه الخصوص، تقديم جميع الوثائق، مرفقة بنسخها الإلكترونية، إلى الأمانة قبل عقد الجلسة. وبمدة. وينبغي تجنب أي ازدواج للمطبوعات. وفضلاً عن ذلك، يُرجى من الوفود، بغية تفادي تكرار ترجمة نفس الوثيقة، إخبار الأمانة إذا ما كانت أية وثيقة سيصدرها مؤتمر نزع السلاح قد سلمت من قبل بهدف الإصدار إلى أي من الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ولا سيما المقر في نيويورك. وأخيراً، وليس آخراً، أود أن أؤكد على أن النظام الداخلي للأمم المتحدة لا يجيز نشر البيانات التي تلقيها الوفود في الجلسات العامة بوصفها وثائق منفصلة عن المؤتمر. فتلک البيانات يعاد نسخها دائماً في المحاضر الحرفية وهي تشكل، بحكم الواقع، جزءاً من الوثائق الرسمية لمؤتمر نزع السلاح. وأنا على يقين بأنني أستطيع الاتكال على تعاونكم التام في هذا الصدد.

وفي إطار الجهود التي تقوم بها الأمانة من أجل تقليص تكاليف التشغيل، أود التذكير أيضاً بأن الوثائق المتضمنة لمشاريع مقترحات تتطلب اتخاذ إجراء ما هي وحدها التي سيجري توزيعها في غرف الاجتماع. أما وثائق ما قبل الدورة والوثائق المرجعية فسيستمر توفيرها للبعثات الدائمة للدول الأعضاء والدول التي تحضر المؤتمر بصفة مراقب. لذلك، يرجى

من الوفود الاحتفاظ بالنسخ التي تحصل عليها طيلة فترة الدورة السنوية واستعمالها أثناء الجلسات. ومع ذلك، سيكون الحصول على عدد محدود من النسخ متاحاً من شبك توزيع الوثائق في الغرفة C-111 التي تقع بمواجهة قاعة المجلس.

ويمكن أيضاً الحصول على وثائق مؤتمر نزع السلاح من خلال موقع مؤتمر نزع السلاح على شبكة الإنترنت المعاد تصميمه وعنوانه كالتالي: <http://disarmament.un.org/cd>.

وفي الختام، أود أن أذكر الوفود بإرسال خطابات اعتمادهم إلى أمانة المؤتمر في أقرب وقت ممكن بقصد التعجيل بنشر قائمة المشاركين. ولأسباب أمنية، يرجى من أعضاء الوفود أن يحملوا معهم بطاقات التعريف التي يمنحها مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد رومان - موري على المعلومات التي قدمها عن تنظيم الدورة الحالية للمؤتمر وأعبر له عن امتناننا لعدد الجلسات الذي أشار إليه على أنه العدد المتاح لنا للقيام بعملنا.

لدي في الجلسة العامة لهذا اليوم، المتكلمون الآتية أسماؤهم. المتكلمة الأولى هي سفيرة اليابان، كونيكو إينوغوشي والمتكلم الثاني هو السفير آدم من بلجيكا. وسفير إيطاليا، كارلو تريزا، هو المتكلم الثالث في قائمة المتكلمين لدينا. والسيد بولسن من النرويج هو المتكلم الرابع. والسفير كياراديا من الأرجنتين هو الخامس. ولدينا السفير تشونغ من جمهورية كوريا والسفير فرانسوا ريفاسو من فرنسا.

وأود الآن أن أعطي الكلمة للمتكلمة الأولى في قائمتي، السفيرة كونيكو إينوغوشي من اليابان، وهي الرئيسة السابقة لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٣ التي ستقدم تقريراً حول المشاورات التي أجرتها خلال الفترة التي تخللت الدورتين وفقاً للفقرة ٣٨ من تقرير المؤتمر للعام الماضي.

السيدة إينوغوشي (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحي لي، في البداية، أن أهنئك على تسلم مهام الرئاسة وأن أعرب عن ثقتي الكاملة في حدقتك الدبلوماسية وقيادتك الحكيمة وروحك النشطة والمخلصة. إنه لمن دواعي سروري بالفعل أن أسلم شعلة الرئاسة لزميلة في مثل كياستك واسمحي لي أن أتمنى لك بإخلاص الحظ السعيد. وأرجو أن تركني إلى دعم وفدي الكامل لجهدي في القيام بمهمة الرئيسة التي تقود المؤتمر إلى إنجاز الفتح الذي ما فتنتنا نترجاه على مدى السنوات السبع الماضية.

لقد طلبت الكلمة بصفتي الرئيسة السابقة من أجل أن أعرض على المؤتمر ما أفضت إليه المشاورات التي عقدتها خلال الفترة التي تخللت الدورتين. ووفقاً للولاية المحددة شروطها في تقرير مؤتمر نزع السلاح عن دورته لعام ٢٠٠٣، فقد قمت بمشاورات مع العديد من الوفود وظللت على اتصال مباشر بالسفيرة محمد، الرئيسة القادمة. وطلب مني في تقرير مؤتمر نزع السلاح أيضاً أن أطلع أعضاء المؤتمر على المشاورات. لذلك، فإن الغاية من هذا البيان هي القيام بالولاية الموسعة التي منحت لي.

شرعت في المشاورات مع العلم بأن مقترح السفراء الخمسة ما زال عليه أن يحقق توافقاً في الآراء على الرغم من الدعم الواسع الذي حظي به، كما جاء في التقرير. وأثناء الفترة التي تخللت الدورتين، واصلت الدول الداعمة له التعبير عن أملها القوي في أن يتحقق توافق في الآراء حول برنامج عمل يرتكز إلى المقترح، وأدركت لذلك أنه سيكون من المهم

الإقرار بأن هذا المقترح يمثل ترجمة مقبولة نوعا ما لمصالح وأولويات تلك البلدان التي تدعم المقترح أو تقبل به. وفي هذا السياق، وقفت جهودي على استطلاع مواقف البلدان التي لم تعبر بعد عن آرائها في مقترح السفراء الخمسة. بيد أنه تبين أن مشاوراتي لم تؤت أكلها لأن البلدان المتبقية لم تكن قد فرغت بعد من دراسة المقترح بنهاية العام الماضي.

ولا بد للمؤتمر من مواجهة لحظة حاسمة لتحديد وجهته هذا العام. وقد أدى الوضع الحالي ببعض الدول الأعضاء إلى مراجعة مواقفها بجد ونشاط من القضايا الأساسية التي يطرحها مقترح السفراء الخمسة. ونظرا لأن الأسبوعين الأولين من الدورة السنوية يكرّسان بالتحديد لمناقشة جدول الأعمال وبرنامج العمل، فإننا نتطلع جميعا إلى الاستماع إلى تلك المواقف وإلى إجراء نقاش جوهري حول هذه المسألة في مرحلة مبكرة.

وفي تلك الأثناء، أدليت أيضا ببعض الملاحظات بعد المشاورات التي عقدتها وقدمتها على أنها "اقتراحات من الرئاسة" خلال المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية التي عقدت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وفي تلك الجلسة، اقترحت، من جملة أمور أخرى، ضرورة أن يتحرك مؤتمر نزع السلاح بصورة شاملة ردا على الوضع الأمني الدولي الراهن مع الحيلولة دون أن تزيد أساليب الربط من تعقد أعماله. وفضلا عن ذلك، تقدمت باقتراحات تتعلق بالبنود المحددة في جدول الأعمال المتعلقة بما سوف يكون من الضروري أو المعقول أو الواقعي فعله أو ما يمكن إعادة النظر فيه. ولم يكن مقصودا طرح تلك الاقتراحات كمقترح رسمي وإنما أريد بها أن تكون جهدا يمهّد السبيل أمام التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل يُعد في وقت لاحق من هذه السنة.

وخلاصة القول إنني لم أستطع إيصال المؤتمر إلى نتيجة ملموسة. غير أنه كان شرفا لي أن أشارك، بصفة رئيسة، في عملية اتخاذ القرار المتعددة الأطراف التي تتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وكانت تلك تجربة لا مثيل لها أن أعمل من أجل خدمة مصلحة الجميع والاستفادة من الجهود المتراكمة التي بذلها أسلافي في هذا المنصب. وإني أمل صادقة، سيدتي الرئيسة، أنك ومن سيخلفك ستمكّنون أخيرا من قيادة تلك الجهود المتناسقة التي قام بها رؤساء مختلف الأفرقة باتجاه تحقيق تقدم متين وهادف في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أشكر السفيرة كونيكو إينوغوشي شكرا جزيلًا على تقريرها وعلى جهودها الخارقة وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة. والآن، أود أن أعطي الكلمة للمتكلم الثاني في قائمتنا، وهو السفير ميشيل آدم من بلجيكا.

السيد آدم (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): شكرا لك، سيدتي الرئيسة، على عبارات الترحيب. هذه هي المرة الأولى التي أتشرف فيها بالحديث أمام هذا الجمع الموقر ويشرفني أكثر أن أكون أول المتكلمين في هذه السنة. واسمح لي أن أهنئك على انتخابك رئيسة لهذا المؤتمر، الذي يحظى بتقدير شديد من بلدي، وأن أؤكد لك ثقتنا الكاملة في إدارتك لمناقشاتنا وأؤكد لك أيضا تعاون وفدي التام.

ولعلي أخبرك أنني أجهل الكثير عن مؤتمر نزع السلاح إلا أنني أحاول أن أتعلّم. وأود أن أطلعك على بعض من ملاحظاتي وأسئلتني الأولى. فقد كان أول اتصال لي بالمؤتمر هو الاجتماع الشديد الأهمية الذي ترأسته زميلتنا السيدة السفيرة إينوغوشي في كانون الأول/ديسمبر. وأود أن أشيد هنا ببراعتها وبالالتزام الذي لا تحيد عنه بقضية نزع السلاح. وقد سجلت أمرين أساسيين نتيجة ذلك الاجتماع.

يتمثل الأمر الأول في كون هذه المؤسسة المهيبة، التي أهدتنا بعض المعاهدات المتعددة الأطراف البالغة الأهمية، قد فترت همتها وأصابتها الجمود منذ زهاء سبع سنوات غير أنها الآن تبدو قاب قوسين أو أدنى من التوصل إلى اتفاق قد يمكنها من استئناف عملها. بل إنه يبدو، حسب الرئيسة السابقة، أن المؤتمر كان أكثر اقترابا من عقد اتفاق في عام ٢٠٠٣ منه في عام ٢٠٠٢، وكلماتك، سيدي الرئيسة، توعز إلي بالاعتقاد بأننا في عام ٢٠٠٤ نقرب أكثر من إمكانية حدوث انطلاقة جديدة. إن الرسالة التي وردت من الأمين العام للأمم المتحدة، والتي استمعنا إليها للتو، تبث فينا عزيمة أشد على الاستمرار في هذا النهج لأنها تهدينا إلى السبيل الذي ينبغي لنا سلوكه. لذا، فإنني أعتقد أن ثمة عناصر جديدة لتحقيق التقدم.

أما الأمر الثاني الذي لاحظته فهو أن وجود مقترح يعرف باسم مقترح السفراء الخمسة من الأسباب الممكنة وراء هذا التحرك الإيجابي. كما انتهى إلى علمي أن صديقي الكبير والعزيز، محمد صلاح دميري، قدم إلى هذا الجمع في تموز/يوليه ٢٠٠٢، مبادرة بشأن برنامج عمل باسم خمسة سفراء كان من بينهم سلفي السيد جاك لينت. وبعد مرور ستة شهور، أي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أضيفت الصبغة الرسمية على ذلك المقترح. وبعد مرور ستة شهور أخرى، تم تنقيحه.

كما تناهى إلى سمعي أن وفودا كثيرة جدا قد عبرت عن موقفها من هذا المقترح وأن السيدة إينوغوشي قد قدمت للتو تقريرا آخر عن المشاورات التي أجريت في هذا الصدد. وأعربت معظم الوفود عن دعمها لهذا المقترح أو، على الأقل، عن استعدادها لقبوله. بيد أنني أتفهم أيضا أن بعض الوفود لم تقدم ردا بشأنه. لذلك، فإن أول قرار أتخذه وأول شيء أميل إلى فعله في هذا الجمع هو أن أسألم أن يفعلوا. فمقترح السفراء الخمسة مقترح مبني على حل وسط. وشأنه شأن أي مقترح مبني على حل وسط، فإنه لن يبعث أبدا الرضى التام في نفس كل واحد منا ومن الممكن تحسينه بالتأكيد، فهو ليس منقوشا في الصخر وقد سبق بالفعل إثبات طبيعته المتغيرة مرات عدة، قبل ستة شهور وعندما عرض لأول مرة. وفي السياق ذاته، يبدو لي أن هذا المقترح لا يسعى البتة إلى إقصاء غيره. فهو ليس غاية في ذاته وإنما هو وسيلة. إذ يمكن استجلاء نهج بديلة ما دامت تفضي بنا إلى المبتغى الذي نشده جميعا وهو الخروج بالمؤتمر من هذا المأزق.

السيدة الرئيسة، زملائي الأعزاء، ربما كان في النجاح الذي أتى على حين غرة، في أوجه عديدة، في سياق اتفاقية الأسلحة اللإنسانية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي علامة تبين لنا أن فرصا جديدة تفتتح أمام المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. فبرنامج العمل في متناول يدنا. إن تصميم سلفي وصديقي السفير جاك لينت واقتناعه الشديد كانت لهما يد في كل هذا لدرجة أنني مدين له بمواصلة جهوده في سياق مواصلة أنشطة بلادي من أجل قضية نزع السلاح. دعونا نحاول جميعا أن نتجاوز معا الاختلافات المتبقية لتمكين مؤتمرنا من استعادة رسالته المتمثلة في السعي إلى جعل العالم أكثر أمنا.

السيدة الرئيسة، زملائي الأعزاء، وأنا أقدم لكم أطيب التمنيات بمناسبة حلول عام ٢٠٠٤، أحب أنؤكد أيضا على أنني أتمنى أن يحالفنا النجاح في عملنا.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير آدم على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. والمتكلم التالي هو السفير كارلو تريزا من إيطاليا.

السيد تريزا (إيطاليا) (الكلمة بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحي لي أولاً أن أهنيء بلدك، كينيا، وأهنتك أنت شخصياً، بتولي المهمة الجليلة والصعبة المتمثلة في رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه الظرفية البالغة الدقة. إن خبرتك بالشؤون المتعددة الأطراف وخلفيتك وسمعتك وأيضاً التزامك باستئناف المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح تجعل منك الشخص المثالي لإعطاء دفعة لهذا المؤتمر. واسمحي لي كذلك أن أقر بأهمية العمل والمشاورات التي قمت بها في الأسابيع الماضية - والتي شهدتها بنفسى - استعداداً لهذا الاجتماع ولتسلمك الرئاسة. وهذه هي أيضاً اللحظة المناسبة للإشادة بسلفك، السفارة إينوغوشي من اليابان، لجهودها التي لم تكل بغير إعطاء زخم لمؤتمر نزع السلاح وللنتائج البناءة التي تحققت إبان رئاستها. كما أود أن أرحب بالزملاء الجدد الذين عيّنوا مؤخرًا في مؤتمر نزع السلاح وأتمنى لهم مهمة موفقة في جنيف. إننا نستأنف عملنا، كما قلت، في وقت نحقق فيه بعض التطورات الهامة والإيجابية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار: فمنذ أن التقينا آخر مرة في مؤتمر نزع السلاح، وقعت إيران على البروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ثم، بعد أسابيع قليلة من ذلك، صدقت ليبيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما وقعت في تلك الأثناء أحداث أخرى ذات مغزى ذكرتها أنت والأمين العام للأمم المتحدة.

وأود أن أعتنم فرصة هذه الجلسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٤ كي ألفت انتباه الدول الأعضاء إلى قضية تربطها صلة متنامية بمجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتعلق بمناقشاتنا في مؤتمر نزع السلاح.

إن عمليات تخفيضات أسلحة الدمار الشامل الهائلة التي حدثت بفضل معاهدات وعمليات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، المتعددة الأطراف والشاملة لعدة أطراف والثنائية والأحادية خلال العقود الماضية قد جعلت المجتمع الدولي ينتبه إلى المشاكل الفنية والمالية الكبيرة المتصلة بالتدمير الفعلي للترسانات العسكرية. وفي بعض الحالات، كانت تكلفة الجهود التي تبذل لإزالتها تفوق تكاليف إنتاجها. وقد طفت تلك المشاكل إلى السطح في الوقت الذي كان يتبلور فيه نهج تعاوني جديد لترع السلاح وعدم الانتشار، يُعرف حالياً باسم "نهج التعاون لتقليص التهديد". وإننا نعتقد أن تلك المسألة تستحق أن تُعرض على مؤتمر نزع السلاح بما أنها، في رأي الحكومة الإيطالية، جزء هام من عملية نزع السلاح.

وخلال العقد الماضي، عملت كل من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا وبلدان أخرى مجتمعة على ضمان سلامة المواد المستخدمة في صناعة الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل نقلها وبنيتها التحتية وإزالتها. وبلغت تلك المبادرة أوجها في كاناناسكيس، بكندا، عندما أعلن زعماء مجموعة الدول الثمانية الأكثر تصنيعاً، في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، عن "شراكة عالمية" لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتعهد المشاركون في مؤتمر القمة بجمع مبلغ في حدود ٢٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى السنوات العشر اللاحقة لمواجهة تلك التهديدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ولا سيما "منع الإرهابيين، أو من يؤوونهم، من تطوير الأسلحة النووية والكيميائية والإشعاعية والبيولوجية والقذائف والمواد والمعدات والتكنولوجيات ذات الصلة أو من الحصول عليها". وفضلاً عن تلك التعهدات المالية الهامة، اتفق زعماء الدول الثمانية الأكثر تصنيعاً كذلك على مجموعة شاملة من مبادئ عدم الانتشار وعلى مبادئ توجيهية أيضاً وضعت لإزالة العقبات التي كانت تحول دون أعمال مشاريع مماثلة في الماضي. وفي "المبادئ التوجيهية لمشاريع التعاون الجديدة أو الموسعة"، أُعلن أن دول مجموعة الثماني ستعمل في إطار من الشراكة الثنائية والمتعددة الأطراف بهدف إنشاء مشاريع تعاون جديدة أو موسعة والتنسيق بينها وتنفيذها وتمويلها، كل حسب إمكاناتها. ويتجلى الهدف الأساسي في معالجة قضايا عدم الانتشار ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب والسلامة النووية

(بما فيها السلامة البيئية) بغية تعزيز الاستقرار الاستراتيجي بما يتوافق مع أهداف الأمن الدولي ويدعم نُظم عدم الانتشار المتعددة الأطراف. وتقع على عاتق كل بلد مسؤولية أساسية عن تنفيذ الالتزامات والشروط المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب والسلامة النووية والتزام بالتعاون التام في إطار الشراكة. وتتمثل مصادر القلق ذات الأولوية في تدمير الأسلحة الكيميائية وإزالة الغواصات النووية المسحوبة من الخدمة والتخلص من المواد الانشطارية وتوظيف علماء صناعة السلاح السابقين. ودعيت بلدان أخرى كانت على استعداد لتبني المبادئ التوجيهية، للدخول في مناقشات تتناول مشاركتها ومساهمتها في هذه المبادرة. وستكون دول مجموعة الثماني مستعدة للدخول في مفاوضات مع أي من البلدان الأخرى المتلقية للمساعدات، بما فيها دول الاتحاد السوفياتي السابق، التي تبدي استعدادا لتبني الخطوط التوجيهية، للدخول في الشراكة.

لقد أُنجز الكثير بالفعل خلال السنوات العشر الماضية: فقد انضمت أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروس إلى معاهدة عدم الانتشار بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، وأزيلت جميع الأسلحة النووية من أراضيها. وحسب وكالة الدفاع لتقليص التهديد Defense Threat Reduction Agency، فإنه تمت، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، عمليات النقل التالية في إطار التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا، فقط في مجال نزع السلاح النووي ووسائل نقله: إبطال مفعول ٦٠٢٠ رأساً حريبياً وتدمير ٤٨٦ من القذائف التسيارية العابرة للقارات وإزالة ٤٣٨ من صوامع منصات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات وتدمير منصة إطلاق متنقلة وإزالة ٩٧ من القاذفات وتدمير ٤٨٣ من القذائف النووية المضادة للغواصات والتخلص من ٣٩٦ منصة لإطلاق القذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات ومن ٣٤٧ قذيفة تسيارية تطلق من الغواصات وتدمير ٢٤ غواصة ذات محرك نووي مسلحة بالقذائف التسيارية وختم ١٩٤ حفرة ونفقا كانت تستخدم في التجارب النووية.

ورغم أن إيطاليا لا تقصد أن تنسب إلى نفسها الفضل في الإنجازات المذهلة التي حققتها بلدان أخرى في هذا المجال، اسمحوا لي فقط أن أشير إلى أنه، أثناء عقد مؤتمر برلماني دولي عن الشراكة العالمية، نظمت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي المفوضية الأوروبية في البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ، أثناء اضطلاع إيطاليا برئاسة الاتحاد الأوروبي، كشف عن بعض الأرقام الإضافية. فقد صرحت الولايات المتحدة بأنها خصصت، ما بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٣، ما يزيد على ٨ مليارات دولار للأسلحة والمواد الكيميائية والبيولوجية والنووية وهي تنفق في الوقت الراهن مليار دولار سنويا. وحسب الرئاسة الفرنسية لمجموعة الثماني في العام الماضي، دخل عدد من البرامج - بعد مؤتمر قمة كاناناسكيس - مرحلة التنفيذ في المجال الكيميائي. وقد أزيلت نحو ١٩٠ غواصة نووية. وارتفعت قيمة العقود في إطار شراكة مجموعة الثماني إلى ٧٠٠ مليون دولار. وكان من المرجح الإعلان عن عقود أخرى في غضون الشهور اللاحقة.

وقد أضحى تقليص التهديد عن طريق التعاون عنصرا هاما من عناصر الاستراتيجية الأوروبية الجديدة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وكما قال ممثل المفوضية الأوروبية لدى المؤتمر البرلماني الدولي، فالاتحاد الأوروبي (الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها) كان قد خصص حوالي ٦٠٠ مليون يورو لجهود منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزعها على مدى السنوات العشر الماضية. وفي عام ١٩٩٩، أطلق عمل مشترك، يتعهد بتخصيص نحو خمسة ملايين يورو سنويا لمشاريع مركزة، لدعم البرامج التعاونية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزعها ومدد العمل به إلى غاية منتصف عام ٢٠٠٤. وفي كاناناسكيس، تعهدت الجماعة الأوروبية بتخصيص مبلغ إجمالي قدره مليار يورو. وقد ألقى الممثل الشخصي، المعين حديثاً للممثل السامي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة والمكلف بأسلحة الدمار الشامل في

مؤتمر ستراسبورغ، الضوء على بعض مكونات استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل. وذكر في الوثيقة المتعلقة باستراتيجية الاتحاد الأوروبي، التي تبناها في وقت لاحق المجلس الأوروبي لرؤساء الدول والحكومات في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في بروكسل، أن تعزيز برامج الاتحاد الأوروبي التعاونية لتقليص التهديد بالاشتراك مع بلدان أخرى والتي تستهدف دعم نزع السلاح وتحديد المواد والمنشآت والخبرات الحساسة وضمان سلامتها من بين الوسائل الأساسية التي يأخذها الاتحاد الأوروبي في الحسبان للحيلولة دون تنفيذ برامج انتشار الأسلحة وردعها ووقفها وإزالتها إذا أمكن. وتعتبر إطالة أمد برنامج الاتحاد الأوروبي وزيادة تمويل البرامج التعاونية لتقليص التهديد حتى ما بعد عام ٢٠٠٦ ووضع برنامج للمساعدة من بين أهم الوسائل لتعزيز مناخ مستقر على الصعيدين العالمي والإقليمي.

ولقد كان لإيطاليا ضلع في التعاون لتقليص التهديد في مرحلة مبكرة. ووقع في عام ١٩٩٣ على أول اتفاق ثنائي لتعزيز الأمان النووي والحماية من الإشعاعات في منشآت تدمير الأسلحة النووية الروسية. ووقع على اتفاق ثان بشأن مد خط أنابيب غاز من أجل منشأة لتدمير الأسلحة الكيميائية في روسيا في عام ٢٠٠٠؛ ووقع على اتفاق ثالث بشأن انتهاء مد خط الأنابيب في عام ٢٠٠٣. غير أن الجهود الأكثر سطوعاً كان ذلك الذي بُدِل في كاناناسكيس حيث تعهد رئيس الوزراء الإيطالي بتخصيص مبلغ في حدود مليار يورو لتمويل مشاريع على مدى عشر سنوات. ونتيجة لذلك التعهد، أضحت إيطاليا ثاني مساهم من الاتحاد الأوروبي والمساهم الرابع إجمالاً في شراكة كاناناسكيس العالمية. وقد دخلت تلك التعهدات بالفعل حيز التطبيق. وبمناسبة الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس بوتين إلى إيطاليا، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، تم التوقيع على اتفاقين هامين. ونتيجة لهذين الاتفاقين، ستتزعّم إيطاليا بناء منشأة لتدمير الأسلحة الكيميائية في بوشب وستتعاون في إزالة الغواصات النووية. وستخصص إيطاليا مبلغاً قدره ٧٢٠ مليون يورو لتغطية تكاليف ذينك المشروعين.

وإن كانت إيطاليا قد قررت، مع بلدان أخرى تتبنى نفس الرأي، تخصيص ذلك القدر الهائل من الموارد للمبادرة التعاونية لتقليص التهديد في وقت تمر فيه الميزانية بظروف جد عسيرة، فذلك لأنها مقتنعة بأن هذه المبادرة ستعزز الأمن والسلامة الدوليين. وفي زمن يشكل فيه انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها تهديداً متعاضداً للسلم والأمن الدوليين ويضيف فيه خطر حصول الإرهابيين على تلك الأسلحة ووسائل نقلها بعداً دقيقاً آخر إلى هذا التهديد، أضحت مبادرة التعاون لتقليص التهديد سبيلاً واقعياً لمعالجة المشاكل الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل بواسطة تدابير فعالة لترع السلاح.

إن هذه المبادرة تمثل أشمل وأطمح مجهود متعدد الأطراف تم ابتداعه على الإطلاق للقضاء على أسلحة الدمار الشامل. وهي تستند إلى أساس تصوري وعملي متين يتجلى في المبادئ والخطوط التوجيهية التي تم تبنيها. كما أنها تتمتع بدعم سياسي غير مسبوق بما أن جميع البلدان الأعضاء في مجموعة الثماني قد تبنت هذا البرنامج من خلال زعمائها وبما أن دول الاتحاد الأوروبي وأعضاء آخرين في المجتمع الدولي قد انضموا بالفعل إلى هذه المبادرة. وتؤدي مبادرة التعاون لتقليص التهديد دوراً حيويًا في مكافحة الإرهاب حيث إن الأسلحة التي تُعنى بها - أي الأسلحة التي تنتظر إزالتها والتي لم يعد لها أي دور استراتيجي - تحظى عادة بحماية أقل ولذلك فهي أكثر عرضة للإرهاب المستخدم لأسلحة الدمار الشامل.

ومن خلال الشراكة العالمية، يغدو نزع السلاح لا مسألة تخفيض أسلحة وتحقق منه فحسب وإنما مسألة تعاون متعدد الأطراف أيضاً. فقد سرّعت الشراكة العالمية من وتيرة عملية تخفيض الأسلحة ويسرت انضمام عدد من البلدان إلى معاهدة عدم الانتشار فدعمت بذلك نظام عدم الانتشار. كما أنها عززت عملية بناء الثقة والشفافية على الصعيد الدولي.

وهي تتعلق بمواد ومعدات شديدة الحساسية تكتمت على امتلاكها، عادة، إدارات وطنية كانت فيما مضى يتحدى بعضها بعضاً.

وفي الختام، ونحن نناقش في مؤتمر نزع السلاح برنامج عملنا المستقبلي وأفضل السبل لتعزيز نزع السلاح على الصعيد الدولي، نود إيطاليا أن تلفت انتباه المؤتمر إلى هذا الواقع المرتبط بمناخ الأمن الدولي في الوقت الراهن: وأعني التعاون من أجل تقليص التهديد. فلا معنى لنزع السلاح لو لم تكن الدول قد تبنت موقف التخلص فعلاً من أسلحة الدمار الشامل التي قررت تخفيضها - من خلال مبادرة التعاون لتقليص التهديد. ونحن نعتقد أنه قد آن الأوان لأن تصبح هذه المبادرة معروفة وأن تكون محل فهم ودعم وترحيب من المجتمع الدولي.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير إيطاليا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة. أما المتكلم التالي على قائمة المتكلمين لدينا فهو السيد كجيتيل بولسن من النرويج.

السيد بولسن (النرويج) (الكلمة بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحي لي أولاً أن أهنئك على توليك منصب رئيسة مؤتمر نزع السلاح. وإننا نتمنى لك حظاً سعيداً في المشاورات المقبلة التي سنتناول تحقيق اتفاق على برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح وهو أمر سيقضي منك بالفعل استجماع كل ما تتمتعين به من حدق دبلوماسي فائق وربما يتطلب أيضاً حدوث معجزة صغيرة. واسمحي لي أيضاً أن أشكر الرئيسة المنتهية ولايتها، السفيرة إينوغوشي، على جهودها التي لم تكل لإخراج مؤتمر نزع السلاح من المأزق الذي تردى فيه.

إن الوضع الحالي الذي يمر به مؤتمر نزع السلاح يعكس الوضع التعيس للتعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. فمؤتمر نزع السلاح قد تعطل عن العمل لمدة تقارب ثمان سنوات. وقد أصبحت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة مهمشة أكثر فأكثر. ومعاهدات تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف صارت تحت الضغط وهي تواجه تحديات خطيرة. وثمة إقرار واسع بوجود مجال فسيح لتحسين طريقة عمل اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وانطلاقاً من هذه الخلفية، دعت النرويج إلى اتخاذ تدابير بعينها بغية تعزيز دور اللجنة الأولى وزيادة جدواها. ونحن مقتنعون بأنه قد يكون للجنة الأولى بعد أن تستعيد نشاطها، تأثير جانبي إيجابي على آليات نزع السلاح الأخرى المتعددة الأطراف مثل مؤتمر نزع السلاح. وخلال الدورة الثامنة والخمسين للجنة الأولى، عم عدد من البلدان وقرارات موقف عن الإصلاح وعقدت مشاورات بناءة. ولقد سرت النرويج لتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في هذا الشأن دون تصويت. إذ يجب أن تكون إصلاحات اللجنة الأولى جزءاً من العملية الأوسع الرامية إلى إعادة الحيوية إلى الجمعية العامة.

وحتى تبقي النرويج على الزخم الذي تعرفه عملية الإصلاح، نظمت حلقة عمل غير رسمية في أوسلو في الفترة من ٨ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي قصد استكشاف السبل الكفيلة ببعث نشاط جديد في اللجنة الأولى وجعلها أكثر تأثيراً. كما كان الغرض من حلقة العمل أن تكون مساهمة في النقاش الدائر حول تقوية الجمعية العامة للأمم المتحدة عموماً. وقد أتاحت لنا فرصة لتبادل وجهات النظر بصورة غير رسمية بشأن وضع كل من مؤتمر نزع السلاح

وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وحضر إلى حلقة العمل مشاركون من ١٩ بلداً من كل أنحاء العالم. بمن فيهم السفير خارمو سيريفا، رئيس الدورة الثامنة والخمسين للجنة الأولى.

واتسمت المناقشات التي دارت أثناء حلقة العمل غير الرسمية في أوصلو باتساع الأفق وبالإيجابية الشديدة. ورغم أنه كان للمشاركين وجهات نظر مختلفة في عدد من القضايا فقد عبروا جميعاً عن التزام قوي بتعددية الأطراف وبضرورة زيادة تحسين طريقة عمل اللجنة الأولى.

ولاحظ منظم حلقة العمل تقارب وجهات نظر المشاركين بشأن ضرورة إيجاد توازن ما بين التحديات السائدة والتحديات الجديدة التي تواجه الأمن العالمي على جدول أعمال اللجنة الأولى. إذ يجب أن تخدم الإصلاحات هدف تعزيز الأمن العالمي. فهي ليست غاية في ذاتها. ويجب أن يكون مسلسل الإصلاحات مفتوحاً وشفافاً وأن يجرى بأسلوب بناء وشامل. وكان هناك شعور بأنه ينبغي الشروع فيه بشكل تدريجي وواقعي وعملي. لذا، ينبغي أن يميز المرء ما بين التغييرات الإجرائية والتغييرات الجوهرية.

واستناداً إلى الممارسات الفضلى المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة، حددت بعض التغييرات الإجرائية الممكنة ومنها على سبيل المثال: اعتماد قائمة متكلمين بالتناوب أثناء المناقشة العامة التي تعقدها اللجنة الأولى؛ وعقد مناقشة عامة أقصر وأكثر تركيزاً؛ والاختيار المبكر للرئيس وأعضاء المكتب؛ والتفكير في "نظام الهيئة ثلاثي (ترويكاً)؛ وتجميع بنود جدول الأعمال حسب المواضيع التي تتناولها؛ وإصدار قرارات كل سنتين أو ثلاث؛ والإدماج الممكن للقرارات التي تتناول مواضيع ترتبط ارتباطاً وثيقاً فيما بينها.

وفي الوقت نفسه، كان ثمة شعور بأن هناك حاجة إلى المزيد من المناقشات في مسائل مثل فترة ولاية اللجنة الأولى. ومقدار الجهد الذي ينبغي بذله للوصول إلى قرارات تحظى بتوافق الآراء؟ وهل ينبغي إعطاء الأولوية لبعض القضايا؟ وما هو الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الأمانة العامة للأمم المتحدة في متابعة القرارات العديدة؟ وما هو الدور الذي ينبغي أن يؤديه المجتمع المدني أثناء مداولات اللجنة؟ وهل هناك حاجة إلى مناقشات أكثر تفاعلية؟ وهل تكون أحكام الانقضاء مناسبة؟

ومع أن اللجنة الأولى كانت محور اهتمام حلقة العمل في أوصلو، فقد سمح الوقت بمناقشة غير رسمية تناولت مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. واختلفت وجهات النظر، لكننا جميعاً شعرنا بخيبة الأمل ذاتها حيال الردب الذي وقع فيه مؤتمر نزع السلاح على مدى عام كامل على الرغم من التأكيد على أهمية المؤتمر الكامنة وعلى شرعيته. واقترح الجانب النرويجي أنه، في انتظار وضع برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح، يمكن أن يستفاد من جلسات المؤتمر العامة، مرة في الشهر، لإجراء مشاورات تناول القضايا الجوهرية التي تحددها الرئاسة بالتناوب. فهذا سيفتح المجال لمناقشة عدد متنوع من القضايا الجوهرية على مدار السنة.

كما ساد شعور بالإحباط إزاء هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. فقد سجلت تلك الهيئة في الماضي نتائج هامة غير أنه كان هناك شعور عام بأن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لا يمكن أن تستمر في شكلها الحالي العقيم.

ولقد حرر المنظمون النرويجيون ملخصات لما تناولته حلقة العمل المعقودة في أوصلو، عُممت لتوها. واسمحوا لي أن أؤكد أن تلك الملخصات لا تعدو أن تكون تعبيراً عن ملاحظتنا الخاصة ولا ينبغي بأي حال اعتبارها وثائق تم التوصل

إليها بالتفاوض. غير أن الأمل ما زال يجدونا في أن تكون تلك الملخصات مدخلات يستفاد منها في المشاورات المقبلة بشأن الإصلاح.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل النرويج، السيد كجيتيل بولسن، على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة، وأعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين، السفير ألفريدو فيسينتي كياراديا.

السيد كياراديا (الأرجنتين) (الكلمة بالإسبانية): السيدة الرئيسة، نود أن نستهل كلمتنا بالتعبير عن سرورنا لرؤيتك في منصب الرئاسة. ولأننا نعلم مدى خبرتك وحنكك الواسعتين، فإنك تستطيعين الاعتماد على الدعم الثابت من وفد الأرجنتين لما تقومين به من أنشطة، ولا سيما ما يتعلق منها بضمان الشروع في العمل الجوهري للمؤتمر، ومن خلال ذلك، الاضطلاع بولايتيه المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما من خلال التخلص من أسلحة الدمار الشامل وخفض الأسلحة وتحديدها.

ونحن في هذا السياق، نؤيد الإسراع في إقرار جدول الأعمال والبدء الفوري في برنامج العمل لهذا العام. ويعيد وفدنا التأكيد مرة أخرى على رغبته في دعم أي توافق للآراء قد يظهر لصالح برنامج عمل يصاغ استناداً إلى مقترح السفراء الخمسة.

واسمحي لي الآن أن أقدم بعض المعلومات المحددة التي نرى أنها قد تحظى باهتمام المؤتمر.

عقد نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف جلسته العامة الثامنة عشرة في بوينس آيرس في الفترة، من ١٩ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وكانت الجلسة إيدانا ببدء تولي الأرجنتين مهمة الرئاسة لفترة تمتد من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إلى غاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وبتلك المناسبة، أعاد الأعضاء في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف التأكيد على التزامهم بمراقبة الصادرات لتفادي انتشار نظم نقل أسلحة الدمار الشامل نظراً لما لها من تبعات على الأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي جلسة أيلول/سبتمبر، اعتبر من الأولويات تنفيذ تدابير مراقبة الصادرات والتقييد الصارم بها، إضافة إلى تعزيز تلك التدابير وتحديثها بما يساير ركب التطورات التكنولوجية. وفي نفس الجلسة، جرى حث الرئاسة على الاتصال بالبلدان غير الأعضاء بغية زيادة الوعي بمخاطر انتشار القذائف وأيضاً لتشجيعها على القبول طوعاً بالمبادئ التوجيهية لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. ومن بين أنشطة رئاسة الأرجنتين لهذا العام تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية تركز على القضايا المتصلة بمراقبة الصادرات وعلى القوانين ومسائل النقل والامتثال ذات الصلة.

وقد سجل الأعضاء بارتياح رغبة عدد من الدول غير الأعضاء في قبول المبادئ التوجيهية لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف كجزء من نظمها الوطنية لمراقبة الصادرات. وقد طلب وفدي من الأمانة توزيع البلاغ الصحفي الصادر إبان جلسة بوينس آيرس بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر. وقد وُزِع ضمن الوثيقة CD/1720.

وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أنهت جمهورية الأرجنتين عملية تدمير الألغام البرية المضادة للأفراد قبل حلول الأجل المحدد لذلك في المادة ٤ من اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وفي هذا السياق، نُظِم الاحتفال الرسمي النهائي وفق خطة التدمير في ذلك التاريخ، أي ٤ كانون الأول/ديسمبر، ودمر آخر ٢٠ لغماً أرضياً من مجموع ٨٩ ٧٦٤ لغماً مضاداً للأفراد. وبهذه المناسبة، نكرر تقديرنا لمنظمة الدول الأمريكية والحكومة كندا بما أن خطة التدمير نُفذت في إطار اتفاق التعاون والمساعدة الفنية الذي وقعت عليه وزارة دفاع جمهورية الأرجنتين والأمانة العامة لمنظمة الدول

الأمريكية بشأن مشروع تدمير مخزونات الألغام الأرضية المضادة للأفراد، كما سبق الذكر، بفضل المساعدة المالية التي قدمتها الحكومة الكندية.

وفي الختام، يسرنا أيضاً أن نعلن أنه، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أقر مجلس شيوخ أمة الأرجنتين تعديل المادة الأولى من اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والبروتوكولات الإضافية ذات الصلة. ونتيجة لذلك الإجراء، اتسع نطاق تطبيق تلك الاتفاقية بالنسبة لجمهورية الأرجنتين ليشمل الصراعات غير الدولية.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وقبل إعطاء الكلمة للمتكلم التالي على قائمتي، وهو السيد إيوي - يونغ تشونغ، سفير جمهورية كوريا، أود، نيابة عن المؤتمر وأصالة عن نفسي، أن أودعه لأنه سيغادر جنيف قريباً بعد أن استدعته حكومته ليتولى القيام بواجبات هامة أخرى. وقد التحق السفير تشونغ بالمؤتمر في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١. وطيلة الفترة التي أمضاها هنا، كان يعبر عن موقف حكومته وتشبث به متحلياً ببصيرة نافذة وموهبة دبلوماسية وكياسة هادئة. وقد كان التزامه الثابت بحل القضايا المتعلقة المدرجة على جدول أعمال المؤتمر وبالبدء في العمل الجوهرى للمؤتمر محل تقديرنا جميعاً فكسب بذلك تعيينه عن جدارة واستحقاق في منصب المنسق الخاص لمراجعة جدول أعمال المؤتمر. وأهله أدائه المثالي في هذه الوظيفة بحق لأن يحوز احترامنا جميعاً. لذا فإنني أود، نيابة عن مؤتمر نزع السلاح وأصالة عن نفسي، أن أتمنى لصديقي، السفير تشونغ، كل نجاح وسعادة في المستقبل. وأنا أعطيه الكلمة الآن.

السيد تشونغ (الجمهورية الكورية) (الكلمة بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، لقد طلبت الكلمة اليوم حتى أودع زملائي هنا في هذه الغرفة شديدة المهابة. ولكن، اسمحي لي أولاً أن أهنئك على اعتلاء منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأمل أن نوفق، بقيادتك المحنكة وبفضل براعتك الدبلوماسية، في إيجاد سبل للخروج من المأزق الحالي الذي تردى فيه مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع برنامج عمل. وإنني أؤكد لك دعم وفدي المستمر والدائم وتعاوني حتى ننال ذلك المبتغى.

يجب علينا أن نبذل جهداً إضافياً كي نشرع في العمل الجوهرى لمؤتمر نزع السلاح. فإن نحن استمرنا في الإخفاق في استئناف عملنا، فإننا نخاطر فعلاً بتعريض هذه الهيئة للتهميش المتزايد وبجعلها حقاً عديمة الفائدة. ولا يحق لنا أن ندع هذا يحدث.

إن وفدي يعتبر أن مقترح السفراء الخمسة، بصيغته المعدلة من قبل سفير بلجيكا جان لينت، يشكل أساساً متيناً للوصول إلى اتفاق على برنامج عمل. وفضلاً عن ذلك، فإن النهج الشامل والمقترح الذي طرحته السفارة كونيكو إينوغوشي ممثلة اليابان قد لا يتناقض مع المنطق الذي بني عليه مقترح السفراء الخمسة والذي يسعى إلى تسوية شاملة للقضايا الأربع الرئيسية. وإن وفدي ليقدر أية جهود ترمي إلى تمكيننا من استئناف العمل الجوهرى.

وبما أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مهمة لعدم الانتشار وتؤدي دوراً رائداً في مجال نزع السلاح، فإن جمهورية كوريا، إلى جانب عدد كبير من الوفود الأخرى، ما انفكت تعطي أولوية عالية لبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، في مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد أن تعلن

الدول الحائزة للأسلحة النووية طوعاً عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض إنتاج الأسلحة حتى قبل اختتام المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن أجل ضمان عالمية تنفيذ معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وفعاليتها، ينبغي أن نبذل نحن أقصى ما في وسعنا لضمان أوسع مشاركة ممكنة في المفاوضات، لا سيما من خلال إشراك الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وما ينقصنا الآن ليس القدرة على الإبداع من أجل تحسين صياغة برنامج العمل وإنما الإرادة السياسية لتحقيق التقدم في الوضع الأمني المتغير. وآمل أن نستطيع استجماع حكمتنا الجماعية والاستفادة منها في بعث الحيوية في مؤتمر نزع السلاح وأن تتمكن بذلك من إدخال جميع الأطراف المؤثرة في الميدان.

إنني أغادر وأنا أحمل معي ذكريات عزيزة من العمل مع زملائي جميعاً ولا سيما معك، سيدي الرئيسة، ليس في مؤتمر نزع السلاح فحسب ولكن في محافل دولية أخرى عقدت في جنيف. وإنني ممتن لهم لتعاونهم ودعمهم، والأهم من ذلك، لمشاعر الصداقة التي أحاطوني وأحاطوا وفدي بها. كما أود أن أشكر الأمين العام، السيد أوردزونكديز، ووكيل الأمين العام، السيد إنريكي رومان - موري، والسيد زليسكي، وجميع العاملين في الأمانة الذين، رغم الموارد المحدودة المتاحة لهم، ما فتئوا يخدمون المؤتمر بقدر كبير من التفاني.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير تشونغ على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها لي ولأعضاء المؤتمر. والمتكلم التالي على قائمتي هو السفير فرانسوا ريفاسو، ممثل فرنسا.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): السيدة الرئيسة، زملائي الأعضاء، اسمحوا لي في مطلع هذا العام أن أتمنى لكم ولكينيا كل النجاح الذي يستأهله إصراركم على العمل لكي يستأنف هذا المؤتمر عمله على نحو فعال. واسمحوا لي كذلك أن أتمنى لزميلنا من كوريا النجاح كله وأن نعبر عن أسفنا لمغادرته. وإني على يقين بأن العلاقات الممتازة التي تجمعنا بالوفد الكوري ستستمر ونتمنى له حظاً سعيداً. واسمحوا لي أيضاً أن أتذكر زميلاً آخر عزيزاً علينا، هو السفير سود من الهند الذي غادر ليضطلع بواجبات سامية فيما وراء البحار. وإنني، من خلال التذكير به، أريد أن أعود، بطريقة ما، إلى موضوع مهم بالنسبة لوفدي.

فأثناء العرض الذي قدمته في ٤ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، تميت أن يفكر مؤتمر نزع السلاح، وهو يترك الماضي جانبا لبرهة قصيرة، في التهديدات التي تواجه العالم اليوم. فكيف نستطيع الاستجابة لتلك التوقعات؟ كنت أتمنى أن يصبح هذا المحفل أكثر إدراكاً للأحداث الجارية وأن يُعهد إلى هذا المؤتمر برسالة جديدة تتناسب مع الاحتياجات الحقيقية لعالم اليوم. وهانحن نستأنف عملنا اليوم وطموحنا أن يكون لعملنا أثر ملموس أكثر مما كان في الماضي.

وكما جرت العادة، فأول خطوة يقترح علينا اتخاذها هي الاتفاق على جدول أعمال. هذا الجدول، الذي يطلق عليه اصطلاحاً الوصايا العشر، ينبع من أولويات حددت في عام ١٩٧٨، أي منذ ما يزيد على ٢٥ سنة. ولا جرم أن جدول الأعمال هذا يسمح لنا بتناول جميع القضايا التي قد نرغب في التطرق إليها. ولكنه يتضمن صياغة لأولويات هذا المؤتمر التي وضع أغلبها منذ ٢٥ عاماً. قلت أغلبها لأن جدول الأعمال هذا قد خضع بالفعل للتغيير في مناسبات عدة: في جوهره، عندما ضمناه قضيه الأسلحة الإشعاعية مثلاً، أو في فلسفته، عندما قررنا، في عام ١٩٩٨، أن الأمر لا يتعلق بجدول أعمال مغلق وإنما بجدول أعمال مفتوح لا يحول دون التطرق إلى جميع أنواع المواضيع.

سيدتي الرئيسة، إنني أود في هذا الصدد أن أسجل ملاحظة تتعلق بالمنهجية. فمنذ ثماني سنوات، ومؤتمر نزع السلاح يتفق منذ الوهلة الأولى على جدول أعماله ثم يصاب بعد ذلك للأسف بالشلل التام كلما باشر مناقشة برنامج عمله. ألا يجدر بنا، في هذا العام الذي نتطلع فيه إلى الخروج من ذلك الردب، أن نخصص وقتاً - قصيراً، بالطبع - لإجراء مناقشة حقيقية ولوقف تفكيرنا على اعتماد جدول الأعمال هذا؟ سيدتي الرئيسة، إنني، بطرح هذا الاقتراح، أتمنى تماماً كما تتمنين وكما تتمنون جميعاً حسب اعتقادي، أن يباشر مؤتمرنا عملاً جوهرياً بمرونة وسرعة. وبالطبع، فعندما نتطرق إلى مواضيع جديدة ينبغي أن تُدرج في جدول الأعمال، فإننا لا نقصد كبح جماح المؤتمر أو إعاقته - وأكرر ذلك - الجهود التي تبذل حالياً في سبيل فك الجمود المطبق على برنامج العمل. بل إننا، على العكس من ذلك، نعتبر أن تلك النهج من شأنها أن يعضد بعضها بعضاً وأن تتكامل فيما بينها. وبالإضافة، كما هو معروف لدينا جميعاً، إلى أن الموافقة التي نبديها على جدول الأعمال لا تعد رهاناً في حد ذاتها، ولكنها تستحق التمعن فيها كما يشهد على ذلك عمل المنسقين الخاصين. فالأمر يتعلق، كما أوصى بذلك جميع المختصين في شؤون المنظمات الدولية وكما رغبت في ذلك اللجنة الأولى، بأن تعطى لموضوع الإصلاح أولوية خاصة هذا العام، كما ذكرنا بذلك النرويج للتو، وأن نكلف أنفسنا عناء إعادة النظر في ممارستنا الخاصة. إنني أود، سيدتي الرئيسة، بنية تقارب نية النرويج وأكرر ملاحظاتها، أن أشرح في عجالة الفكرة التالية.

سيدتي الرئيسة، منذ عام وفرنسا تدعم، مع دول أخرى، الفكرة القائلة إن هذا المؤتمر ينبغي أن يتناول أيضاً بعض المواضيع الوثيقة الصلة بالوضع الدولي الراهن في مجال الأمن وعدم الانتشار ونزع السلاح. وفي هذا الصدد، تدعم فرنسا بالخصوص موضوعين اثنين وهما: الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والامتنال للمعاهدات. غير أن هذه القائمة ليست على سبيل الحصر إذ إننا، من خلال فكرة طرح مواضيع جديدة، لا نود فقط إثارة مواضيع جوهرياً جديدة وإنما تحديد نهج جديد كذلك يتيح لمؤتمر نزع السلاح الاستجابة إلى ما يتوقعه منه المجتمع الدولي حالياً بصورة أفضل من ذي قبل.

سيدتي الرئيسة، من هذا المنطلق، يرغب الوفد الفرنسي في أن يُعقد ابتداءً من يوم الخميس، إذا رأيت ذلك مناسباً، بما أن العديد من الوفود ترغب في إقرار جدول أعمالنا بأسرع ما يمكن - نقاش رسمي أو غير رسمي، لا يهم، يمكننا من البت بصراحة وبكل شفافية في محتوى جدول أعمالنا وفي فكرة المواضيع الجديدة. وفي نية وفدي أن يقدم، يوم الخميس، بضعة أفكار أكثر تحديداً بشأن تلك المواضيع الجديدة وهو يدعو الوفود التي ستشعر بأنها معنية إلى المساهمة في تبادل وجهات النظر حول مسألة مطروحة على طاولة المؤتمر منذ عام - وهي مسألة عبر كل من المؤتمر، في تقريره النهائي عن العام الماضي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، في القرار الذي خصصته لعملائنا، عن رأي عن طريق التوافق. سيدتي الرئيسة، في ضوء الاستنتاجات التي سوف تستخلصونها من هذه المناقشات، يثق وفدي ثقة كاملة في أنك، عندما يأتي الأوان لإقرار جدول أعمالنا في وقت لاحق، ستأخذين في الحسبان التقدم الذي سنحرزه في التأمل في هذا الموضوع.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أشكر ممثل فرنسا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الجزائر، السفير محمد صلاح دميري.

السيد محمد صلاح دميري (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): السيدة الرئيسة، لقد أعددت في الواقع بياناً لأدلي به في الجلسة المقبلة، غير أنني لا أقوى على مقاومة السرور الذي أشعر به، بصفتي رئيساً للوفد الجزائري وبصفتنا بلداً أفريقيًا أيضاً وأنا أقدم لك كل التهاني الواجبة لك بحق. فلا يخفى على أي منا - وقد أكد هذا جميع زملائي الذين سبقوني في تناول الكلمة - ما تتمتعين به من نشاط ومن مهارة دبلوماسية كما لا يخفى علينا كم تكرسين من طاقة

وتبذلين من جهد في مختلف المحافل المتعددة الأطراف. لهذا فإننا نتمنى لك كل النجاح في هذه المهمة. ونود أن نؤكد لك أننا سنكون إلى جانبك وأنا سنمدك بالعون الكامل. كما نود، في هذا الصدد، أن نحبي الجهود التي قامت بها الرئيسة التي سبقتك في هذا المنصب، وهي السفيرة كونيكو إينوغوشي من اليابان، التي يسرنا أن ننوه أيضا بكفاءتها وأن نشيد بتفانيها والتزامها بقضية نزع السلاح.

إننا نلتقي، مرة أخرى، كي نحاول تحديد جدول أعمالنا والتفكير معا في برنامج العمل الذي ينبغي أن يشغلنا طيلة عام ٢٠٠٤ والأعوام المقبلة. وقد جاء بالطبع ذكر كلمات تنذر بالسوء في هذا المحفل بالذات على لسان بعض الزملاء وبالذات كلمة "مأزق". فهل نحن حقا في مأزق؟ أعتقد أن ذلك بديهي إذا أجلنا النظر فيما مضى. نعم بالفعل! لقد مضت علينا سبع سنوات هزيلة وإنني وإن كنت مسلما فسوف استشهد برمز نصراني هو "سبع بقرات عجاف". لذا فإنه يحق لنا الآن أن نتوقع "سبع بقرات سمان" وربما يساعد تولى منصب الرئاسة على وضعنا أمام برنامج عمل مقبول لنا ومنا جميعا.

إنني، في الواقع، لا أحسب الدورات الماضية سنوات عجاف إذ تم بذل جهد كبير جدا على مستوى التصور واستطعنا، بطريقة ما، ترك بعض المعالم على طريق كان شاقا والنجاح، أساسا، في تحقيق أفضل الإنجازات في غمار الصعوبات. ولقد تبادلنا الآراء أنا وزميلي ميشيل آدم، الذي شرفني بالإشارة إلى صداقتنا قبل قليل، وقال أحدهما للآخر، مقتبسين شعارا لاتينيا على ما أظن، إن عملنا يشبه، إلى حد ما، ما كان يتحقق لكبار القساوسة في الماضي، إذ كان يجب ركوب الصعب للوصول إلى العلا، ويعني ذلك أن الطريق إلى الذرى محفوف بالمشاق، وإنني أعتقد أن مهمتنا جميعا هنا هي إزالة الصعاب.

وبالطبع فإن سفير بلجيكا، يشير إلى وجود اتفاق السفراء الخمسة - وهو الآن مطروح على الطاولة - كما أشار إليه أيضا العديد من الزملاء. وهو مطروح على الطاولة لأنه يمثل ثمرة تفكيرنا المشترك. فهو ليس ملكا للسفراء الخمسة فقط وإنما هو ترجمة بالغة الدقة لكل بواعث القلق التي جرى التعبير عنها هنا طوال سبع سنوات بالتحديد. ولهذا السبب ترتبط هذه المبادرة، كما كررنا كثيرا، بصلة بنوة واضحة بكل المبادرات التي سبقتها. فليس هناك تناقض وإنما، ببساطة، تطور جذلي تدرج بالتزامن مع تطور تفكيرنا الجماعي وأضفى معنى على العمل الذي علينا أن ننجزه سويا.

وليس بخاف أننا لم نحقق بعد توافق الآراء المنشود، الأمر الذي قد يشكل عقبة خطيرة - مرة أخرى هنا - وهو التوافق الذي لا ينبغي لنا دائما تحويله إلى حق النقض وإنما إلى فهم أوسع لما ينبغي لنا أن نحققه معا ولو اضطرننا الأمر إلى إطالة حوارنا في إطار برنامج عمل شامل يتيح لنا فرصة تمديد الولايات الواجب الاضطلاع بها على مدى شهور وسنوات. ولهذا فنحن نعقد آمالا عريضة على رئاستكم وأود، في هذا السياق، أن أؤكد لك استعداد وفدي والزملاء الذين أطلقوا مقترح السفراء الخمسة - كما قال السفير آدم منذ قليل - والاتصالات التي أجريتها مع زملائي من السويد وكولومبيا وشيلي. وإنني أعتقد أن هذا الاستعداد باقٍ وأنا دوما نلتقي على أرضية التماسك والاتساق والفهم الإجماعي الواضح لما ينبغي أن نقوم به.

ولهذا السبب، فبما حبذا لو يضع مؤتمر نزع السلاح نصب عينيه مرة أخرى، في الوقت الذي ستسعين فيه بالتأكيد إلى الدفع باتجاه اعتماد جدول أعمال، أن الأعضاء الخمسة والستين الحاضرين يمثلون، فرادى ومجتمعين، المجتمع الدولي وأنهم لم يحضروا إلى هنا ليدافعوا عن مصالح وطنية. وأعتقد أن من هنا ينبع التناقض الأول والمشكلة الأولى التي

تسبب في عدم إقرار برنامج عملنا بصورة رسمية حتى الآن. فذلك البرنامج موجود لكن بصورة شبه رسمية فقط. إنني إذني أنادي أولئك الذين ما زالوا حتى الآن يستغرقون وقتا ليحاولوا إبلاغنا برسالة تفاؤل وأمل أن يقولوا لنا إنهم ربما سيكونون مستعدين في وقت قريب للانضمام إلى الحاجة الجماعية للخروج فعلا من حالة الركود هذه بعد استغراق كل هذا الوقت في التفكير. ولن أقول "المأزق" وإنما "الركود". إنني أعتقد أن هذا هو الواقع. فذلك العمل في متناول يدنا وأود بالطبع أن تعطينا تلك البلدان إشارة، وهي بلدان رئيسية ورد ذكرها في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وألا تتأخر كثيرا في إبلاغ رسالتها، وعلى أية حال، ألا تستغرق سبع سنوات أخرى في التفكير. إذ من الواضح إننا، في تلك الحالة، سنتجه نحو المأزق بشكل كامل.

لقد عهد إلينا المجتمع الدولي بمهمة تتمثل في انتزاع الخوف من التنبؤ بنهاية العالم ومن المحرقة النووية من نفسية المجتمعات البشرية على ظهر البسيطة. وهو الخوف المتمثل في الواقع فيما نسميه هنا "القضايا الجديدة". نعم، القضايا الجديدة. فقد ظهرت اليوم حتميات مغايرة لما سبقها قدرة على أن تجعلنا في مواجهة أفعال تحمل في ثناياها على أية حال نهاية العالم بالنسبة للبشر، ولهذا، فإنه يجدر بنا، من أجل السير قدما باتجاه معالجة هذه القضايا الجديدة، أن نضع في اعتبارنا ونحن نتمتع فيها القضايا القديمة التي عجزنا عن حلها وأن يكون حضورها أشد قوة من أي وقت مضى: وأعني هنا قضية نزع السلاح النووي التي يعتبر الجميع أنها تمثل الأولوية، وكذلك قضية وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأحيى النداء الذي أطلقه السفير تشونغ قبل قليل من أجل أن تصبح لدى البلدان الحائزة اليوم والبلدان المنتجة نية إرادية للتفكير في وقف الإنتاج وأعتقد أن ذلك سيمثل خطوة هامة إلى الأمام إن تم خارج نطاق أية عملية تفاوضية. وسيكون ذلك نداء رائعاً من أجل الأمل ونشوء إيديولوجيا ذات نزعة إنسانية ندعو جميعاً إليها تتمثل في رؤية إنسانية متآخية وقد تخلصت من كل المخاوف بشأن المستقبل.

إن هذه الجلسة تبدأ بالنسبة لنا بعدد من الاستفسارات ولكن أيضا بما يدعو للتشبت بالأمل، وإني على يقين من أننا لا محالة سنحقق تقدما لو تعبر الإرادة السياسية عن نفسها بوضوح تام ومرئي في هذا الحفل. وأود بدوري أن أذكر بمغادرة بعض الزملاء الذين كان لهم دور مفيد بشكل خاص في أعمال مؤتمر نزع السلاح، وهم الذين ساعدونا - وأذكر بوجه خاص السفير سود من الهند والسفير ويستال من كندا، وطبعا سفير كوريا الذي ستركنا قريبا جدا، السفير تشونغ. لهذا، فإنني، وأنا أرى الزملاء الثمانية الجدد، الذين يدخلون معنا اليوم غمار هذا العمل الجماعي الذي يمثل سبع مؤتمرات نزع السلاح، وأرحب بهم، أحب أن أذكر سفراء سري لانكا وإندونيسيا والسويد وسوريا ورومانيا وكولومبيا وبلجيكا والولايات المتحدة. وأتمنى أن يحمل هؤلاء الزملاء الجدد الثمانية معهم ليس فقط ذخيرة كفاءتهم وخبرتهم وذكائهم وإنما أيضا الذخيرة التي ستمكننا جميعا من إنجاز عمل جماعي لا غالب فيه ولا مغلوب وإنما تكون قضية نزع السلاح فيه المنتصر الوحيد. وأنا على اقتناع بأنهم سيحملون لنا أفكارا ووجهات نظر جديدة لتساعدنا على المضي قدما.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إلى

الرئاسة.

وبهذا نبلغ نهاية قائمة المتكلمين لدي لهذا اليوم. هل يرغب وفد من الوفود في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ أرى سفير جمهورية إيران الإسلامية.

السيد البرزي (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحي لي أن أهنتك على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإنني على ثقة من أن حنكتك الدبلوماسية وتفانيك وإصرارك المعروف سيقودنا إلى مستقبل أفضل لهذا المؤتمر. وتستطيعين الاعتماد على دعم وفدي لك كما أرجو أن يطمئن بالك إلى ما سيحيطك به من ثقة وتعاون في أداء مهامك.

واسمحي لي كذلك أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، على تعاطفك وتضامنك مع الشعب الإيراني ومع حكومة إيران بعد الزلزال المروع الذي ضرب مدينة بام مؤخرًا.

إن مدى الخراب والضرر الذي لحق الإنسان في بام لم يسبق له مثيل شأنه شأن سبل المعونة الدولية الفورية الذي اهتمر على بلادي. وإننا شاكرون لجميع الذين ساعدوا الإيرانيين على التغلب على واحدة من أكبر الكوارث.

لقد كان ذلك، بلا ريب، علامة مشجعة على وجود حس عالمي بالمسؤولية وباقتسام المحن، وهو أمر يعد ثروة للمجتمع الدولي. لقد كان مشهدًا مؤثرًا أن نرى الناس يهرعون ليمدوا يد العون إلى بني البشر أمثالهم عند حدوث دمار شامل ألحقته بهم الطبيعة.

غير أننا في مؤتمر نزع السلاح مسؤولون على ألا نسمح بحدوث مثل ذلك الدمار الشامل بسبب أفعال متعمدة. وأنا على يقين من أن هذه الهيئة، التي أنيطت بها مهمة صياغة صكوك دولية تتعلق بتزع السلاح، لها دور كبير في هدي سعينا المشترك.

وإنني آمل أن تستطيع هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح، بعد أن أمضت أعوامًا، الاستفادة من الزخم، ومباشرة عملها الجوهري بالاتفاق في أقرب وقت ممكن على برنامج عمل متوازن يركز إلى مبادرات قابلة للتنفيذ وتحظى بدعم واسع وهي قد طرحت بالفعل. وإننا نرى - كما ترى الأغلبية الساحقة - أنه ينبغي التأكيد بشكل خاص على نزع السلاح النووي بوصفه ضرورة بحته وملحة وبوصفه الضمان الحقيقي الوحيد القادر على جعل الإنسانية تطمئن لكونها في مأمن من تكرار حدوث تلك الكُرب التي تجرّها كوارث من صنع الإنسان.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

إذا لم يطلب أحد أخذ الكلمة سأنتقل إلى الموضوع التالي. وأريد الآن أن أعلق الجلسة العامة وأدعو المؤتمر إلى بحث مشروع جدول أعمال دورة عام ٢٠٠٤ بصيغته الواردة في الوثيقة CD/WP.533، وكذلك الطلبات التي بلغتنا من الدول غير الأعضاء في المؤتمر للمشاركة في عملنا أثناء الدورة، كما وردت في الوثيقة CD/WP.534، وذلك في جلسة غير رسمية تعقد مباشرة بعد هذه الجلسة. وقد عممت الأمانة كلتا الوثيقتين. وبعد ذلك، سنستأنف الجلسة العامة بغية إضفاء الصبغة الرسمية على الاتفاقات التي سيتم التوصل إليها في الجلسة غير الرسمية.

وأود أن أذكركم بأن الجلسة العامة غير الرسمية مفتوحة لأعضاء المؤتمر فقط.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٢٥

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة العامة الواحدة والأربعين بعد التسعمائة.

في الجلسة السابقة كنا بصدد البت في مسألتين. تتعلق المسألة الأولى بمشروع جدول الأعمال، والثانية بطلب الدول غير الأعضاء المشاركة في عملنا.

وفي الجلسة العامة غير الرسمية التي اختتمناها للتو، توصلنا إلى اتفاق على المسألة الثانية المتعلقة بالطلبات المضمنة في الوثيقة CD/WP.534 من أجل مشاركة دول من غير أعضاء المؤتمر في أعماله. وقد وصلت تلك الطلبات من ٢٦ دولة هي إستونيا وأوروغواي والبرتغال والبوسنة والهرسك وتايلند والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية التشيكية والدانمرك وسان مارينو وسلوفينيا وسنغافورة وصربيا والجزيل الأسود وعمان وغانا وغواتيمالا والفلبين وقطر والكرسي الرسولي وكرواتيا وكوستاريكا والكويت ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا ومالطة ومدغشقر.

هل أستطيع اعتبار أن المؤتمر قرر دعوة تلك الدول للمشاركة في عملنا وفقا لنظامه الداخلي؟

تقرر ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع جدول الأعمال، فقد قررت الجلسة العامة غير الرسمية تأجيل إصدار قرار في هذا الشأن إلى يوم الخميس عندما نعقد جلسة عامة غير رسمية. وإذا رأى المؤتمر ذلك مناسباً، فإننا سنتصرف وفق ذلك.

تقرر ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة في

هذه المرحلة؟

ستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الخميس ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الساعة ١١/٠٠ بعد الجلسة غير الرسمية مباشرة التي تعقد الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠
